

نص الحوار مع جريدة الاتحاد الاشتراكي : العديدين 29 - 30 يوليوز 2011

1-س: يتعدد حاليا توصيف هذا الحراك الجماهيري، هل يتعلق الأمر بحركة إصلاحية أم بثورة شعبية أم أنها مجرد ثورة عابرة؟

-من ناحية المدردودية السياسية لا قيمة للتسمية، فما دامت هذه الانتفاضة المفاجئة أدت إلى إسقاط أنظمة عتيقة مارست، على مدى عقود طويلة، كل أشكال البطش والتنكيل بشعوبها، فإن كل التسميات جائزة، بما فيها تلك التي تحمل بريقا جذابا كما هي مقولة الثورة. ومن هذه الزاوية، لا خيار لنا سوى الانخراط فيها بكل قوة، فلا بديل هناك سوى الدفع بها إلى تمثل هذه اللحظة التاريخية واستيعاب كل إمكاناتها ضمن مشروع حضاري قد يعد بتغيير حقيقي. ذلك أن القطيعة في المشاريع الحضارية الكبرى لا تكون سياسية فحسب، بل إن الوجه السياسي فيها ليس سوى تصريف عملي لما يشكل الأساس الفكري الذي يسند التحولات الجذرية في تاريخ الشعوب. فما قامت به الشعوب العربية هو هزة عنيفة ارتج لها المعمور كله، وسيؤرخ لهذه الشعوب انطلاقا من هذه الهزة. ومع ذلك لن ننظر إليها اليوم سوى باعتبارها صرخة حطمت الكثير من القيود والحواجر بما فيها حاجز الخوف من السلطة بكل آلياتها والتشكيك في الكثير من القيم التي عملت على إشاعتها لعقود، ولكنها على الأقل فيما وصل إليه الآن، لم تصل بعد إلى أن تكون تجسيدا لمشروع واضح المعالم قادر على إفراز إنسان معتز بفرديته خارج إكراهات المنظومات العقديّة الكبرى التي تحفي بالهوية من حيث الانتماء، وتُصرّف السلوك اليومي وفق مصلحيات بدون أي سقف أخلاقي .

2-س : بدأت ثورة تونس بقصيدة (إرادة الحياة) لأبي القاسم الشابي إلى أي مدى يمكن القول إن الشعر مازال يمثل ديوان العرب ؟

-بالتأكيد مازال الشعر قادرا على التأثير المباشر في الناس وسيظل كذلك، لا لأنه أحسن الأشكال التعبيرية، بل لأنه من طبيعة خاصة. فهو مثله مثل الصورة يتحكم في الانفعالات ولا يكثر للمفاهيم، إنه شعلة تضيء ظلاما ثم تحتفي لتعاود الظهور من جديد. وعلى العكس من ذلك الرواية، فهي تدعو إلى التأمل وتحتفي بالتفاصيل الدقيقة. الشعر ينجح إلى استثارة القوى الانفعالية من عمقها وتحويلها إلى فعل. إننا نغني في حالات الانفعال ولا نفكر، لذلك ارتبط الشعر والموسيقى والأهازيج دائما بالجسد الفاعل، الجسد المتحرك. وتلك طبيعة الهوى، إنه يتجاوز حدود "الاعتدال" لكي يحرر الانفعال ويدفع به في كل الاتجاهات. وهذا ما يتحقق من خلال تلاطم أمواج المتظاهرين، فلا يمكن أن تتظاهر دون أن "نغني"، أي نردد شعارات لها وقع في الأذن قبل العقل. إن المفاهيم خرساء، أما الحسي فيحتاج، عندما يتجسد في الجسد الثائر، إلى مضاف لكي يستمر ويفرز كل طاقاته. إن المفاهيم تمسك بالأشياء من خارجها، أما الانفعال فطاقته تعبيرية تجاهد الكلمات على ترويضها.

3-س : قبل ثورة الياسمين في تونس، كان يتم الحديث عن قمة عربية للثقافة، كيف تنظر إلى مستقبل الثقافة العربية بعد هذا الحراك الديمقراطي، الذي يعم جميع الأقطار العربية؟

-ليست هناك ثقافة عربية واحدة، ولا يمكن أن تكون. لا أتحدث عما ينتج في اللغة العربية معرفة وأدبا، بل أتحدث عن الرؤى التي تحتكم إليها هذه الإنتاجات، وأتحدث عن القيم التي يعيش بها الإنسان الذي ينتمي إلى الفضاء الثقافي العربي. لذلك فالقمم قد تحل المشاكل الاقتصادية وترسم حدود الممكن في السياسة، ولكنها لا يمكن أن ترسم خارطة للإبداع، لأن الفن نقبض السلطة دائما. وعنى ذلك أن القمم في ميدان الثقافة لا تقود إلا إلى تقليص الفضاء الذي يتنفس داخله المبدعون من كل

المجالات. يجب أن يظل هذا الفضاء مفتوحا، وفي منأى عن كل حالات "الإجماع" التي أفرزتها القمم السياسية في مجال "الأمن" السياسي. وفي جميع الحالات، فإن الرابط الوحيد الذي لم ينقطع بين الشعوب المنتمية إلى الفضاء الثقافي العربي هو الثقافة، لقد ظلت بعيدة (ولو نسبيا) عن الإجماع العربي في القمع والاضطهاد والإذلال الدائم. وهو أمر يدعونا إلى الحفاظ على التعددية الثقافية خارج المؤتمرات.

4- حدثت هذه الثورات في زمن تقلص فيه المد الثوري بمرجعياته الكبرى المؤطرة له كيف تقرأون هذه المفارقة؟
-مسألة التصنيف الإيديولوجي تطرح أكثر من تساؤل ومن زوايا مختلفة. فالإيديولوجيات ليست إحالة على وصفات سياسية قد تشير فقط إلى الاستقطاب الثنائي المشهور: رأسمالية واشتراكية. وقد سبق أن نبه ألتوسير إلى حقيقة مركزية في اشتغال الإيديولوجيات حين أكد أن الوجود الفعلي للإيديولوجيا هو تجسدها في سلوك اجتماعي يخلق حالة انتظار. لذلك، فإن التصنيف الاجتماعي ذاته هو من أبرز حالات الإيديولوجيا. وما يشير إليه هذا الحراك هو تعميم للنموذج الليبرالي بما فيها حالات الدفاع عن الفرد وحقوق الإنسان والحق في الاختلاف والتنافس وما تشاء من الإبدالات التي يحتكم إليها السلوك الفردي. لذلك، فإن غياب الاستقطاب الإيديولوجي الصريح في هذه الثورات دال بوضوح على افتقارها لمشاريع اجتماعية جديدة. فلا غاية لهذا الحراك سوى رفع بعض الظلم وبعض الإقصاء، إنه تم ضمن ما رسمته العولمة الجديدة لا خارجها. وهو أيضا ما يفسر استمرارية القوى الاجتماعية القديمة في التحكم في دواليب الاقتصاد وفي السرايب الخلفية للسياسة (مصر وتونس): لقد انقض الحرس القديم على هذه الانتفاضة، وهم يقطرون الإصلاح تقطيرا. فمادامت هذه الانتفاضة لم تفرز من داخلها قيادة جديدة قادرة على إحداث قطيعة مع الماضي، فإن الثورة مهددة من كل الأطراف: مهددة من الحرس القديم ومهددة من أصولية لا تخفي مراميها في السلطة وفي التأطير الأخلاقي والاجتماعي. ومع ذلك، فإن الخيار الوحيد هو الدفع بها إلى الأمام، فلم يعد ممكنا الآن وضع تقابل بين حقوق الإنسان وبين التضحية بكل الحريات من أجل ثورة اجتماعية لا يمكن أن تتحقق، كما توهمنا ونحن نتغنى بالنموذج الاشتراكي المجهض. فالأصولية واحدة في العمق. لذلك أعتقد أن "الديمقراطية" و"المدنية"، وهي الشعارات المتداولة حاليا، قد لا تعني أي شيء خارج ما يمكن أن يؤمن ممارستهما، فالديمقراطية جاءت لكي تحمي الأقليات لا أن تفرض نموذجا قيميا واحدا على للفضاء العمومي.

5-س: تتسم هذه الثورات بالتلقائية و"العفوية" وهذا يؤكد غياب المثقفين. كيف تفسر هذا الغياب في التأطير وتشكيل الوعي في هذه الفترة الحرجة من تاريخ المجتمعات العربية؟

-لا علاقة في تصوري بين "التلقائية" و"العفوية" وبين موقف المثقفين من الثورة. فالسياسي وحده يمكن أن يُساءل عن موقفه من هذه الثورة وموقعه داخلها، فهو القائد العملي لفعل الجماهير، وهو المنظم والموجه والقادر على بلورة الشعارات وتصريفها في الشارع، أما المثقف فيشارك فيها من موقعه الخاص؛ إنه معني بقضايا قد لا تختلف في الجوهر عما ينادي به الناس في الشارع، فهو أيضا معني بالحرية والعدل والكرامة، ولكنه لا يكثر كثيرا لتفاصيل الحراك، ولا يتقيد بتكتيك الفعل السياسي. والتاريخ شاهد على ذلك عندنا وفي كل الفضاء الثقافي العربي: مثقفون كثيرون ماتوا أو نفوا أو همشوا أو حرموا من أرزاقهم ولم تكثر الجماهير العريضة لمصيرهم. لقد ظلوا لعقود طويلة يناضلون بالقلم والفعل وأداروا ظهرهم لكل إغراءات السلطة، ومع ذلك ظلوا أوفياء لقيمهم. وقد يكون ما يجري الآن جزءا مما زرعه هؤلاء في صمت. إن فعل المثقف لا يرى بالعين المجردة، إنه كالجداول الصغيرة التي لا ينتبه إليها أحد، ولكنها هي ما يشكل الماء الهادر للأثمار الجارفة.

6س : دأبت الكثير من الأطروحات النيوكولونيالية على ترويج الفكرة القائلة بأن الشعوب العربية لها القابلية للاستبداد والعبودية، كيف تنظر إلى مثل هذه المواقف ذات الحمولة الاستشراقية ؟
-الأمر في جميع الحالات يتعلق بأطروحة مغلوطة من المنظور السياسي والأنتروبولوجي على حد سواء، فلا وجود لشعوب مصابة بداء المازوشية تستحلي العذاب وتستلذ به. وقد فندت الدراسات الأنتروبولوجية والبيولوجية كل الأطروحات التي تربط بين العرق والطبيعة النفسية أو الفكرية لشعب ما. ومع ذلك قد يكون للمسألة وجه آخر في حالتنا. فالشعوب العربية بلورت في تاريخها الطويل، في امتزاجها بشعوب الجوار وحضارتهم، أنظمة فكرية وفلسفية كبيرة تحولت مع الزمن إلى عائق يحتاج إلى ثورة جذرية للتخلص منه ومن كل ما أنتجه من قيود قيمية داخلية تمنعها، في الكثير من الأحيان، من التحرر من "ذوي الأمر" وسلطتهم الدينية والسياسية على حد سواء. فهذه الأنساق قد تقف حاجزا أمام قدرة هذه الشعوب على مراجعة بعض مسلماتها الفكرية، أو إعادة النظر في بعض الأسس التي قامت عليها أو التنويع من ثوابتها. وقد يكون الموقف العدائي لجزء كبير من "الأمة" من العلمانية دلالة كبيرة في هذا الاتجاه. بالتأكيد لا يتعلق الأمر بطبيعة "فطرية"، بل هو ثمرة إرث ثقيل ممتد في كل تفاصيل حياة الفرد والجماعة على حد سواء. وجزء من شعارات هذا الحراك يؤكد، تحت يافطة الديمقراطية ومحاسنها، العودة إلى نظام استبدادي سيحن الناس أمامه إلى ما هو سائد حاليا. هناك نموذج قيمى جاهز قابل للتطبيق حسب سعة رؤية المؤول أو ضيقها.

7-: في انتظار أن تنضج الملامح الموضوعية لهذا الحراك العربي، يجد الملاحظ نفسه بين رؤيتين متناقضتين حيث تتحمس الأولى لما يحدث الآن، معتبرة إياه بارقة أمل حقيقي للقطع التام مع زمن القهر والخوف والإهانة المنهجة التي طالما عانت منها الشعوب العربية، نجد بالمقابل أصحاب الرؤية الثانية انطلاقا من تبنينهم لنظرية المؤامرة، يختزلون الأمر في مقولة دسائس الغرب ومقالبه الموجهة ضد أمن واستقرار الغرب والمسلمين قاطبة، كيف تنظر من جهتك إلى الرؤيتين ؟
-لا أعتقد أن الأمر يتعلق بجهتي نظر، أو بتقويمين مختلفين لما يجري، بقدر ما هو محاولة يائسة من المنتفعين من النظام القائم للدفاع عن وضع منحهم كل شيء، وحرم الآخرين من لقمة عيش نقية. إن للأمر أسبابا أخرى لا يمكن أن ينكرها إلا من على أعينه غشاوة المال والنفوذ والسلطة. يتعلق الأمر بعقود، أو بقرون، من القهر المتتالي، ويتعلق الأمر أيضا بعقود أو قرون من الإذلال المنهج. يجب أن نسجل أن هذا الحراك جاء في شرط حضاري خاص. وهذا الشرط لم تستطع حتى أعتى الإمبرياليات الهروب منه: لقد تغير العالم كثيرا، لم يعد من الممكن إخفاء الجريمة، الكل أصبح مكشوفاً أمام نفسه وأمام الآخرين، وما أنتجته الرأسمالية في اندفاعها الأهوج إلى الأمام هو ذاته الذي وفر للشعوب فرصة خلق عالم لا يستطيع أحد التحكم فيه (أو على الأقل لا يستطيع فعل ذلك طويلا)، عالم يتطور في شكل بروفه افتراضية لا يكتمل وجهها إلا من خلال تحققها في الشارع حيث الحميمية الإنسانية تشير إلى الاستعداد للموت من أجل عالم جديد خال من الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فالحامل الجديد للخبرة الإنسانية (بكل مظاهرها السلبية منها والإيجابية) قادر على تخطي كل أشكال الرقابات السياسية والإيديولوجية والدينية. وقد أصبح، بصفته تلك، قادرا على اقتحام البيوت والتسلل إلى الأذهان في غفلة من سلطة تراقب.

والقائلون بالمؤامرة، من موقع المصالح أو من موقع الوهم الإيديولوجي، لا يقومون، في واقع الأمر، سوى بالخلط بين الحضارة التي أنتجت التحرر والترعة الإنسية التي تحتفي بالإنسان وحده، وبين ما يرتكبه المنتمون إليها من جرائم خارج حدودهم. فحاصل هذا الخلط سيكون دون شك تبريرا لوجود طغاة يحكمون شعوبهم بعث سلطوي لا نظير له في التاريخ. لقد برروا

باسم المعركة تارة وباسم الخصوصية الدينية والتميز الثقافي تارة أخرى، كل أشكال الاستبداد والتخلف والانكفاء على الذات خارج مجريات تاريخ يُصنع في غيابنا، وخارج قدرتنا على مجاراة إيقاعه.

8: عند الحديث عن العدوى الديمقراطية التي تحتاج العالم العربي، يتم الحديث عن (الاستثناء المغربي) ما هي معالم هذا الاستثناء إن وجدت؟

- لا أومن بحماية الاستثناء هاته، فهي الخرافة التي رددناها لسنوات طويلة في ما يتعلق بالمد الأصولي. فقد داهمتنا آلياته في الشارع والإعلام وفي الانفجارات ونحن نتغنى بالخصوصية والاستثناء والتميز. إن الاستثناء إما أن يكون شاملا وإما لا يكون. والحال أننا لم نكن استثناء في الاستبداد والحكم المطلق والقهر بكل أشكاله. لنا خصوصيتنا الثقافية، هذا أمر مؤكد، كما لكل شعوب المعمور خصوصيتها. وقد تكون السلطة في بلادنا، استنادا إلى حسابات المصالح لا إلى القناعة بضرورة تبني نموذج جديد في إدارة الشأن السياسي، أذكى من مثيلاتها في العالم العربي، فبادرت إلى نزع الفتيل قبل اشتعال النار في كل المهشيم. ومع ذلك لم ننجز شيئا ذا قيمة كبيرة. يجب ألا نبرر عجزنا على المضي بالحراك إلى أقصى نقطة ممكنة فيه بالاستثناء الذي لا استثناء فيه. والغريب أن القوى اليسارية، أو من تقول عن نفسها كذلك، هي التي روجت لحكاية الاستثناء هاته، لقد كانت تتعجل الاستفتاء كمن يريد أن يتخلص من تبعات وضع لا يستطيع التحكم فيه.

9: هل تعتقد أن الإصلاحات الدستورية التي تنهجها بلادنا ستؤهل المغرب، إلى الانتقال إلى الديمقراطية التي طال أمدها؟

- الأهم من الإصلاحات الدستورية هو استراتيجية تتحكم في هذه الإصلاحات وتوجهها. فمذ انطلاقة ما سمي بالتوافق السياسي كانت هناك الكثير من الأصوات التي تقول إن هذا التوافق لا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا كان سيؤدي في نهاية الأمر إلى توزيع جديد للسلطة، ويعيد إلى الشعب سلطته في المراقبة ضمن ملكية برلمانية تحظى بكل الاحترام وتكون رمزا محايدا للأمة. وهذا ما تقف في وجهه الكثير من العوائق. فالإصلاحات الموعودة هي في الأصل تعديلات تمس بنودا ولا تشكل في عمقها إعادة النظر في البناء الحضاري الذي يقوم عليه النظام السياسي في بلادنا. لقد ارتبطت كتابة الدساتير بالثورات والدسترة كانت دائما "ترسيما قانونيا" لممارسات جديدة عجزت القوالب القديمة على احتوائها. لذلك فهذه الإصلاحات ليست، على الأقل في المدى المنظور، سوى توزيع جديد للكعكة السياسية، ولن يقود إلى إعادة النظر في النظام القيمي الذي نحتكم إليه ونقوم العالم استنادا إليه. وما حدث في الاستفتاء الأخير يزرع الكثير من الشكوك حول قدرة إصلاحات دستورية معزولة على إحداث تغيير فعلي في البلاد. سيتناوبون على السلطة بطريقة جديدة دون أن يؤدي هذا التناوب إلى انتقال فعلي من نمط سياسي إلى آخر. لقد فقدت هذه الإصلاحات الكثير من مضمونها من حيث الصياغة، ومن حيث طريقة تصريفها والدعاية لها: لقد استعملت الأساليب القديمة نفسها: استعمال المساجد في حرق سافر لحياض السلطة، واستعمال الإعلام العمومي خارج ضوابط القانون الذي ينظم الاستفتاء، وغياب أي رقابة على الاستفتاء وعلى طريقة التصويت، تجييش أئمة المساجد والتزول بهم إلى الشارع دفاعا عن شيء لا يؤمن الكثيرون منهم به... لكن المثير هذه المرة هو أن الأحزاب التي طالما اشتكت من التزوير باركت كل هذه الأساليب أو غضت الطرف عنها، وكأنها تحاول أن تتخلص من عبء في أقرب الأوقات.

10: من مضمرات الفكر السياسي النظر إلى الحركة الإصلاحية باعتبارها نتاج لتحول في سيرورة الوعي المعرفي، بينما نجد أن

النخب المغربية تحاول الالتحاق بهذه التحولات، هل تعتبر ذلك نتيجة لوجود أزمة تستدعي ضرورة التسريع بثورة ثقافية؟

- ما أشرت إليه سابقا يتضمن جزءا من الجواب. فليست بنود الدستور هي التي ستغير من تصورنا للحياة. فقد نأتى بأكثر الدساتير ديمقراطية دون أن ينتج عن ذلك تغييرا جوهريا للتركيبة الفكرية والاجتماعية السائدة. نحن نعيش أزمة حقيقية على

مستوى القيم. أو إن شئت، يتعلق الأمر بحالة تخلف حضاري يحتفي في تفاصيله اليومي. فقد داهمتنا المدنية الحديثة ونحن أعجز ما نكون عن القدرة على استيعاب سيرورتها واستنبات قيمها في تربة ثقافية قادرة على فعل التمثيل. إننا نعيش خلاصات ما يفرزه الآخر في انفصال كلي عن السيرورة التاريخية التي أنتجته. إن المواطن الذي حرم لعقود من حقوقه لا يستطيع استيعاب مفهوم "الواجب"، والمواطن الذي سلب من حريته لعقود لا يمكن أن يتصور الحرية باعتبارها "مسؤولية" (لقد سارع الكل إلى دسترة الحقوق وحدها). لذلك نحن فعلا في حاجة إلى ثورة ثقافية تبدأ من المدرسة، يجب أن يتعلم الطفل كيف يجب الحق والواجب والخير والصدق والأمانة باعتبارها قيما في ذاتها في انفصال عن أية مردودية، دينية كانت أم سياسية. حينها سيعلم عن ميلاد الإنسان الجديد.

11 : يقول بعض الباحثين، إن ظهور الإسلام السياسي في العالم العربي هو نتاج للجمود السياسي، وأن هذه الثورة

الديمقراطية هي بمثابة صمام أمان ضد الإسلام الراديكالي ؟

– قد يكون هذا التقدير ساذجا، أو يتسم، في أحسن الأحوال، بالكثير من التفاؤل. فمن زاوية ما قد يكون الإسلام "القاعدي" قد فقد الكثير من بريقه مع هذا الحراك، فقد أثبتت هذه الهزة إمكانية الإطاحة بأنظمة عتيدة بأساليب سلمية، ولكنه لم يفقد أي شيء من روحه. لذلك لا يبدو لي أن هذا الحراك يملك القدرة على تشكيل صمام أمان أمام زحف الأصولية. ذلك أن الأصولية لم تكن دائما حاصل جمود سياسي، ولم يكن هذا الاختيار دائما حتميا أيضا(انتعش الإخوان المسلمون مع ثورة الضباط الأحرار في مصر). وهناك شعوب أخرى عاشت مناخ الجمود السياسي، ولكنها لم تكن ملزمة بالتلف للوراء بحثا عن بديل يأتيها من الماضي. لقد اختارت شعوب أمريكا اللاتينية، بعد أن دمرتها رأسمالية متحوشة وحكم دكتاتوري مريض، من جديد الوصفة الاشتراكية ضمن قواعد جديدة للعبة السياسية. وعاشت إسبانيا وقبلها البرتغال تحت نظامين دكتاتوريين، ومع ذلك فقد كانت عودتهما سريعة إلى الديمقراطية. والشيء ذاته حصل مع دول أوروبا الشرقية، لقد استعادت هذه الشعوب موقعها الطبيعي بشكل سلس ضمن المنظومات الديمقراطية بعد سقوط الأنظمة الشيوعية. لقد كان هناك في جميع هذه الحالات رصيد حضاري مشترك قابل للتعميم، وهو الذي سهل التحول الديمقراطي، وجعل العودة إلى نظام شمولي من قبيل ردة تدعو إلى قيام دولة دينية أمرا مستحيلا. في حين احتاجت تركيا، المنتمية جغرافيا إلى أوروبا، وعقديا وفكريا إلى الشرق، إلى العسكر لكي تحمي علمانياتها ومازالت في حاجة إليه، رغم الضمانات التي قدمها الحزب الحاكم حاليا. وهذه أمور للتأمل.

12: إن القاسم المشترك بين الثورات العربية يتمثل في مبادرة الشباب إلى إشغالها، هل ترى أن المحللين السياسيين والمثقفين

عموما قد استهانوا بدور الشباب الذين ألصقت بهم نعوت العزوف السياسي والابتعاد عن الشأن العام؟

– لم يكن الفايبيوك هو الذي أشعل ثورة الشباب، فلو لم يكن هناك في الواقع من الظلم والتسلط ما يدفع أكثر الفئات حمولا إلى الثورة، لما نزل أحد إلى الشارع. بالتأكيد كان هناك عزوف عن العمل السياسي ومازال، وهو عزوف طال جميع الفئات بما فيها فئة الشباب. ولكن هناك حقيقة أخرى تفسر الكثير من الأشياء، وهي أن الأحزاب السياسية نفسها شاخت، ولم تعد قادرة على استيعاب طموحات شباب يعيش أكثر من نصف واقعه في عالم افتراضي يقدم له عوالم هي النقيض المطلق لما يراه في محيطه المباشر. لقد ثار الشباب، بشكل عفوي، على السلطة بكل معانيها. بما فيها سلطة شيوخ الأحزاب الذين لا يريدون التخلي عن كراسيهم. لقد تماهوا مع النظام الذي يجارونه. ومع ذلك يجب ألا ننساق وراء الظاهر. فنسبة كبيرة من الشباب "المستقل" الذي يخرج للتظاهر في الشارع لا يملك وعيا سياسيا بالمعنى الذي يدفع به إلى تجاوز الاحتجاج إلى تبني نموذج قيمي

جديد، بل إن جزءا كبيرا منهم ينادي الآن بعودة مفعجة إلى نمط حياتي هو النقيض المطلق لما علمته إياه آلة التواصل الحديثة. لا يشكل الحداثيون داخل هذا الحراك سوى فئة قليلة، وهذه حقيقة لا يجب أن ننكرها. إن المطالبة بالديمقراطية قد تكون طريقة ديمقراطية لإلغاء الديمقراطية بكل بساطة.